الفصل الثاني

الحوار والمشاركة والتنمية

الإطار العام المرجعي للتحليل

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني

الحوار والمشاركة والتنمية
الإطار العام المرجعى للتحليل

أهمية الإطار المرجعي

تتطلب عملية تحليل وتشخيص الواقع المصري الراهن للحوار والمشاركة المجتمعية... وصولا إلى صياغة رؤية مستقبلية لإنمائهما وتطويرهما من أجل دفع التنمية، وجود إطار مرجعي واضح المعالم لعملية التحليل والتشخيص. والمقصود بالإطار المرجعي في هذا الصدد هو الهيكل العام المتكامل والمترابط لمجموعة المفاهيم الخاصة بالحوار والمشاركة والتنمية... متضمنا المفاهيم الخاصة بطبيعة العلاقة بينهم.

إن هذا الهيكل العام للمفاهيم يمثل الإطار المرجعي النظري والافتراضي الذي يمكن أن يستخدم لتقدير مدى اقتراب أو ابتعاد الواقع المصري المعاصر من حالة افتراضية تتحقق فيها الحدود الدنيا لمتطلبات الحوار والمشاركة المجتمعية الفعالة الدافعة لعمليات التنمية... أو على أقل تقدير لا تشكل معوقاً هيكلياً لها.

إن تخليق هذا الإطار المرجعي لا يتأتى من فراغ؛ ولكن يمكن تشكيله تراكمياً -وبتوازن- من مجموعة من المصادر تتكامل مدخلاتها المختلفة...

obeikandl.com

ولعل من أهم هذه المصادر تراكم الخبرات المحلية المعنية بدراسة وتحليل الواقع الراهن وسلسلة تطوره التاريخي عبر الزمن، وهو التحليل الذي يعتمد على دراسة العلاقة الارتباطية بين مستوى الحوار والمشاركة المجتمعية، وحالة التنمية بشقيها كعملية وكمخرجات وعوائد اجتماعية واقتصادية، وكذلك الخبرات والتجارب والنماذج العالمية الوافدة والتي باتت تفرض نوعا من التأثير المباشر على الفكر المحلي وتوجهاته وأولوياته باعتبارها مرجعية أساسية.

وفي هذا الصدد، فإن عملية استحداث "حالة توازنية" بين التوجهات والنماذج والأطر الخارجية الوافدة وخصوصية الواقع المحلي، تمثل نقطة جديرة بالاعتبار والدراسة، حيث أن استخدام الأفكار والتوجهات الخارجية الوافدة كإطار مرجعي وحيد لما يجب تحقيقه والوصول إليه يخلق دائماً حالة من التناقض الذاتي بين ما هو "واقع" وما هو "مطلوب" (الوضع السائد في مجتمعات أخرى) ولكن يصعب تحقيقه انطلاقا من قيود وحدود الوضع الراهن وخصوصية الأوضاع المحلية.

ويعنى هذا الفصل من الكتاب بمحاولة رسم صورة عامة متكاملة الملامح لهذا الإطار المرجعي المتكامل – بدون الكثير من التفاصيل – كمقدمة أساسية لتشخيص الحالة المصرية وذلك من خلال طرح مجموعة من المفاهيم والتعريفات والاجتهادات والافتراضات الأساسية عن:-

أ) الدور الوظيفي والوضعية النسبية للحوار والمشاركة في عملية التنمية.

ب) المفهوم الأساسي لعملية الحوار والمشاركة كعملية وآلية اجتماعية أساسية يتعاظم دورها في إطار إدارة الجهد التنموي المقصود والمنظم (الماهية، والدور البنيوي، والطاقة الاجتماعية المبذولة والعوائد الاجتماعية المتحققة).

ج) صياغة تعريف تشغيلي للحوار والمشاركة المجتمعية، وتصنيف أنواعها ومستوياتها المختلفة وتحديد أطرافها واشتراطاتها البنيوية ومتطلبات فعاليتها (Effectiveness).

دور الحوار والمشاركة المجتمعية في إطار عملية التنمية

ينظر لعملية الحوار والمشاركة المجتمعية (باعتبارها عملية عضوية متكاملة) كواحدة من الأبعاد الأربعة الأساسية للمقومات والقوي الدافعة لعملية التنمية والبناء الحضاري بصفة عامة، والتي تشكل في مجموعها بنيتها الفوقية (Super Structure) وهذه الأبعاد الأربعة هي:-

١- البنية الثقافية المؤهلة والمحفزة للتنمية متضمنة الدوافع العقيدية والأيديولوجية.

٢- الحراك الاجتماعي (Social Mobility) المرتبط بالدوافع الثقافية أو المستقل عنها.

٣- الأطر المؤسسية (الإدارية والسياسية) الملائمة لتوظيف وتعبئة وإدارة موارد المجتمع.

٤- آليات الحوار والمشاركة المجتمعية.

إن هذه الأبعاد الأربعة مجتمعة يتوقف عليها استحداث عمليات بناء التراكم المادي (الإنتاج والقواعد التنكولوجية والابتكارات...) وحجم ونوعية هذا التراكم المادي، وقدرته على الاستمرار والتطور في شكل طبقات متتالية، مشكلا في النهاية الجسم المادي للبناء الحضاري.

إن آليات الحوار والمشاركة المجتمعية في إطار هذه الرؤية تمثل "المادة اللاحمة" لجزئيات المجتمع المختلفة في حالة حركتها التلقائية والمتدافعة من أجل

obeikandi.com

التغيير والتنمية والبناء الحضاري... أو بصياغة أخرى، وباعتبار أن حركة جزئيات المجتمع في عمليات التنمية المختلفة هي حالة مستمرة من السيولة والتدافع – والتسابق في بعض الأحيان – فإن آليات الحوار والمشاركة تمثل "المادة اللاحمة" ذات السيولة التي تضبط وتضمن حداً من التوافق النسبي والالتحام والتماسك، وعدم تفكك الجسم المجتمعي ككل في حالة تدافعه التنموي، وما يصاحب من تغيرات مستمرة (ضبط الأهداف المشتركة – تناغم حركة الأجزاء – تقليل وامتصاص الاحتكاك بين الأجزاء المختلفة... الخ).

وقد يطرح في هذا الصدد أن آليات الحوار والمشاركة ما هي إلا جزء طبيعي من البعد الثالث للتنمية وهو "الأطر المؤسسية الملائمة"... وهي مقولة يمكن قبولها والدفاع عنها إلى حد ما (راجع الفصل الأول من الكتاب – التأصيل الفكري والمفاهيم الأساسية)، باعتبار أن الدور الاجتماعي للأطر المؤسسية في الأساس هو تقنين وتنظيم استمرارية المشاركة المجتمعية بين الأطراف والمنظمات والفئات والوحدات الاجتماعية المختلفة... وأن هذه الأطر المؤسسية ما هي إلا آليات حوار ومشاركة مجتمعية "تلقائية أصلاً" تم تأسيسها (Institutionalized) وتقنينها (وضعها في أطر مؤسسية ثابتة)... وهي أيضاً مقولة مقبولة... وإن كانت في نفس الوقت تفسر سبب الفصل والتفرقة – النظري على الأقل – بين الأطر المؤسسية بدرجاتها المختلفة سواء الدائمة والكلية (الدستور... القانون المدني... نظام الحكم... المؤسسات... الهياكل الإدارية... الخ) والمؤقتة والجزئية... وبين القوام الكلي الأشمل لمنظومة الحوار والمشاركة المجتمعية، والتي تضم في مجملها أشكالاً وألواناً أخرى من الحوار والمشاركة غير المباشرة والتلقائية والمفتوحة بين فئات المجتمع وأطرافه المختلفة (مثل الحوار والتشارك الفكري حول قضايا عامة عبر وسائل الاتصال والإعلام المختلفة على سبيل المثال).

إن آليات الحوار والمشاركة في هذا الإطار تتجاوز دور المادة اللاحمة السائلة الحافظة للقوام الاجتماعي في حالة سيولته وتغيره المستمر خلال التدافع التنموي – وهو دور سلبي نسبياً (Passive Role) – إلى دور شديد الإيجابية يدفع تلقائياً لارتقاء مستوى الأداء المجتمعي الكلي في العمل نحو التنمية من خلال "التدافع الإيجابي" (استفزاز النخب للقواعد والعملية العكسية وتطور الأفكار والرؤى من خلال التكامل أو الصدام). ويتطلب توضيح طبيعة وحقيقة هذا الدور الإيجابي (Active Role) فهم طبيعة عملية "حركة المجتمع" نحو التنمية باعتبارها "سعي لاستحداث تغيير منشود نحو أفضل متصور". إن حركة المجتمع في هذه الحالة ما هي إلا نتاج كلي لحركة أجزاءه المختلفة (الأفراد والجماعات Social Groups والمؤسسات... والفئات والطبقات...الخ)... بغض النظر عن تباين سرعات واتجاهات الأجزاء. إن كل من هذه الجماعات والوحدات – وبغض النظر أيضا عن درجة وعيها الداخلي بنفسها كجماعة أو درجة تنظيمها الداخلي – تسعى أيضا في نفس الوقت لتحقيق مصالحها الذاتية والآنية المباشرة (وتنمية أو إنماء نفسها)... ويشكل مجموع تدافع كل الجماعات (الأجزاء الاجتماعية المختلفة) حالة تدافع المجتمع ككل نحو التنمية... بغض النظر عن درجة توجه المجتمع في حركة موحدة شديدة التجانس تحت قيادة صفوة غالبة متحكمة (النموذج المركزي الشمولي)... أو سيولة الحركة وعدم انتظامها في حالات أخرى ولكن في إطار قواعد حاكمة (نموذج النمو الرأسمالي). وفي إطار تدافع هذه الجماعات (الأجزاء) لتحقيق مصالحها الذاتية... والتي قد تتضمن بالوعي أو اللاوعي تحقيق رسالة مجتمعية تتجاوز المصالح المباشرة للجماعة، فإن هذا التدافع لكل هذه الجماعات (والذي قد ينتج عن تسارع حركة البعض وتباطؤ أو سكون حركة البعض الآخر) ينتج عنه ثلاثة أنواع من العلاقات.

أول أنواع تلك العلاقات: علاقة تعاون أو تحالف لتحقيق مصالح ذاتية أو مصالح مجتمعية مشتركة... وثانيها: علاقة توازي وتكامل أدوار... قد لا تتضمن تعاوناً أو تحالفاً (تفاعلات طاقة)... ولكنها لا تتضمن أيضاً صداماً... وإن كانت تتطلب وعياً بحركة الأطراف الأخرى ومسارها....

ثم ثالثها: علاقة تمثل حالة تناقض المصالح (Conflict Of Interest) والتي يصطدم فيها تحقيق جماعة أو فئة ما لمصالحها الذاتية مع تحقيق جماعة أخرى لمصالحها الذاتية أيضاً متضمنا التنافس على موارد اجتماعية محدودة، أو رغبة في تجنب تكاليف اجتماعية وتعظيم عوائد اجتماعية من جهة أخرى... أو أيضاً أشكالاً أخرى من تناقض الرؤيات حول المصالح المجتمعية المشتركة العليا (خيارات السياسات، والصراعات الخارجية الدولية، وأيديولوجية التنمية...الخ) وإن كان التناقض في الرؤيات غالبا ما يرتبط بتناقض المصالح.

إن آليات الحوار والمشاركة المجتمعية تنشأ وتستمر بالضرورة- فضلا عن إشباع الاحتياجات الغريزية والنفعية المباشرة والأولية للسلوك الإنساني والاجتماعي - لاستيعاب وتسيير "وإدارة" هذه الأنواع الثلاثة للعلاقات التي تنشأ من تدافع أجزاء المجتمع (الجماعات المختلفة) في عملية التنمية (التعاون - التوازي - تناقض المصالح والصدام)... وتجري من خلالها عمليات بناء وتفكيك مستمرة تعكس في مجموعها حيوية الحياة الاجتماعية وحركة المجتمع الكلية (بين حالة السكون النسبي... والتدافع السريع).

الحوار والمشاركة وإدارة التنمية

تلقي هذه الرؤية الضوء بوضوح على الدور الحيوي لآليات الحوار والمشاركة المجتمعية في ضبط حركة المجتمع ككل نحو التنمية... وهو ما أدركته أدبيات وفكر التنمية خلال التسعينيات حيث تصاعد اهتمامها من مسألة

رفع كفاءة وفعالية الإدارة (Management) في مؤسسات المجتمع ووحداته المختلفة – منفردة – إلى مسألة "فعالية الإدارة المجتمعية الشاملة" (Governance) متضمنة توافق وتكامل حركة كافة مؤسسات المجتمع. إن مسألة "فعالية الإدارة المجتمعية الشاملة Good Governance" ترتكز أساسا على مستوى الحوار والتفاعل والتنسيق والتشارك الإيجابي بين مؤسسات المجتمع وأطرافه المختلفة، والتي يرتفع مستواها بارتفاع حيوية الحوار والمشاركة وهو ما يعني فعالية أعلى لتحقيق التنمية، وينخفض كذلك إذا غابت أو انكمشت حيوية الحوار والمشاركة... وتخفق عملية التنمية نتيجة لإهدار الموارد المجتمعية وارتفاع نسبة الفاقد؛ نتيجة الحركة غير المنتظمة والمتوافقة لكافة أجزاء المجتمع وقطاعاته.

وتشير نتائج تحليل إخفاق العديد من التجارب التنموية في دول العالم النامي بوضوح إلى أن غياب أو ضعف آليات الحوار والمشاركة المجتمعية كان أحد الأسباب الجوهرية وراء هذا الإخفاق. إن إخفاق الخطط والمشروعات... وأحيانا التشريعات... أو الدور السلبي المضاد لبعض الفئات الاجتماعية في مواجهة الخطط التنموية المطروحة جاء كنتيجة أساسية لغياب دور الأطراف المعنية (المتحملة للتكاليف، أو المتلقية للعوائد) عن عملية صناعة واتخاذ القرار وتنفيذه.

لقد أصبح واضحا ومستقرا الآن في فكر وأدبيات التنمية أن الالتزام بمنهج تعميق الحوار والمشاركة المجتمعية يمكن أن يرفع من فعالية الإدارة المجتمعية الشاملة (Better Governance) ومن ثم يحقق ما يلي:

- رشاد عمليات صنع القرار على المستويات المختلفة من خلال التعددية وآليات التصحيح الذاتي، ومن خلال استيعابها واختزالها للرؤى والأفكار

والمصالح المختلفة، ومن خلال تعبيرها عن "توازن" مصالح أطراف المجتمع المختلفة.

- تعبئة أفضل لموارد المجتمع البشرية والمادية في عملية التنمية باعتبار أن مدخلات فئات وأجزاء المجتمع المختلفة، التي تنتظم حركتها الجمعية معاً، ستكون في أفضل مستوياتها الكمية والنوعية، وينخفض مستوى الفاقد الكلي.
- إن عوائد التنمية ستكون أفضل وأكثر استدامة إذا ما شاركت كل الأطراف الفاعلة في عمليات ومراحل التنمية المختلفة، وأن التوزيع المتوازن للتكاليف والعوائد – بفضل آليات المشاركة – سوف يحقق بالضرورة مستوى أفضل من التوازن والسلام الاجتماعي.

لقد تصاعد مؤخراً الفكر المعبر عن هذه القناعات الأساسية من خلال دراسات وأدبيات التنمية على المستوى العالمي، وبحيث أصبح السمة الأساسية والقاسم المشترك الأعظم في أدبيات ومقررات هيئة الأمم المتحدة في العقد الأخير (والتي تختزل بداخلها وتوجه في نفس الوقت – إلى حد ما – فكر التنمية على المستوى العالمي) مثل: "مؤتمر البيئة والتنمية عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٢، ومؤتمر السكان والتنمية عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة الاجتماعية عام ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة العالمي عام ١٩٩٥، ومؤتمر المستوطنات البشرية عام ١٩٩٦ "والتي ركزت جميعها على مبدأ المشاركة Partnership كمدخل جوهري وأساسي لضمان فاعلية جهود التنمية في القطاعات والمستويات والمختلفة.

إن هذا المبدأ وتأصيله وترسيخه يتجاوز حاليا مسألة الثنائية الشهيرة عن العلاقة المتأزمه بين "الحكومة" و"المواطنين" إلى آفاق أكثر اتساعا ورحابة تضم

أيضاً أطرافا أخرى وهي: قطاع الأعمال (القطاع الثاني)، ومؤسسات المجتمع المدني (القطاع الثالث) نتيجة للتطور السريع في أدوارها التنموية في ظل انكماش وانحسار دور الحكومة (القطاع الأول) في أنشطة الإنتاج والخدمات لصالح القطاعين الثاني والثالث... أو بصياغة أخرى إعادة تشكيل هذا الدور – باعتبار نمو وتطور الأدوار الأخرى– وتحوله لدور توجيهي غير مباشر.

كما أن هذا المبدأ يمتد ويتسع أيضاً ليشمل آليات مختلفة من التنسيق والتكامل بين كل مستويات الأطراف المختلفة، ومن بينها القطاعات الحكومية نفسها والتي تفتقر في كثير من الأحيان لقدر من التنسيق والتكامل بين أجزاءها المختلفة، وتتناقض وتتنافر وقد تتصادم اتجاهات حركتها في عملية التنمية... وهو ما يعود مرة أخرى لحقيقة الارتباط الوثيق والجوهري بين آليات الحوار والمشاركة، ومسألة الإدارة المجتمعية الشاملة (Governance).

ولعل الإضافة الرئيسية التي يمكن طرحها في هذا الصدد استكمالاً لما تطرحه أدبيات التنمية المذكورة عن فكر المشاركة في التنمية هي "المنظور الواقعي" لمسألة الحوار والمشاركة باعتبارها ليست مجرد إطار للتنسيق والتكامل والتعاون والتحالف... ولكنها أيضا آلية أساسية (من وجهة النظر السوسيولوجية) لحل أو إدارة تناقضات المصالح (Conflict Resolution) بين الأطراف الاجتماعية المختلفة التي تتشابك مصالحها في مستويات ومراحل عمليات التنمية المختلفة.

النموذج الفكري التحليلي لعملية الحوار والمشاركة

إن هذا المنظور المتكامل للحوار والمشاركة المجتمعية ودورهما في عملية التنمية، يشكل نقطة البداية في تشكيل نموذج مرجعي (Paradigm) لتحليل ظواهر وعمليات الحوار والمشاركة.

وتشتمل مكونات هذا النموذج على "أطراف" (جماعات – مؤسسات – أفراد) يكتسب كل منها بحكم موقعة الاجتماعي... أو الطبقي... أو المكاني... أو العرقي... أو السياسي... أو مصالحه الدائمة أو المؤقتة... الخ... "وضعية" معينة تجاه مسألة معينة (قضية قومية... موقف خاص بالسياسة الخارجية... مشروع تنموي حكومي قومي أو محلي... قضية ثقافية... مصالح حياتية مباشرة... الخ). هذه "الوضعية" تمثل التعبير المباشر لهذا الطرف عن مصالحه تجاه هذه المسألة أو القضية (القبول والتأييد... الرفض... المقاومة... محاولة التعديل من أجل تقليل التكاليف أو تجنبها... أو استحداث عوائد أو تعظيمها)، ويحدث التوازي أو التحالف عندما تتشابه أو تتكامل وضعيات أطراف معينة، وبما يدفعها لتنسيق الأدوار من أجل تحقيق مصالحها الفردية، سواء من خلال التعبير المباشر عن هذه المصالح أو تحت مظلة وشرعية تحقيق المصلحة المجتمعية الكلية. وقد تتناقض وتصطدم الوضعيات المختلفة للأطراف، وبما قد يؤدي لعدم تحقيق الإجماع أو توازن الرؤيات حول المسألة المطروحة أو توقف المشروع التنموي المقترح... الخ. وهنا ومن خلال عمليات حوار إيجابي... أو تصادمي... تبدأ عملية حل التناقضات (Conflict Resolution) بأشكال متدرجة وتراكمية حتى يمكن الوصول لنوع من الاتفاق أو الإجماع يعكس فهما مشتركا، أو في حالات أخرى يعكس مجرد نوع من توازن المصالح للأطراف المختلفة، أو قد تخفق آليات الحوار (لأسباب عديدة) وتتمكن الأطراف "الأقوى" من فرض رؤيتها وموقفها على الأطراف الأخرى.

إن الصورة المثالية لهذا النموذج – والغير واقعية في أغلب الأحيان – هي متتالية صدام المصالح حول قضية معينة... ثم آليات حوار وتعميق الفهم المتبادل... ثم كنتيجة لذلك الاتفاق على حقيقة مشتركة للمسألة، أو لتحريك المشروع التنموي موضوع القضية وتوزيع الأدوار للأطراف المختلفة في إطار

المشروع، متضمنا توزيع التكاليف والعوائد لكل طرف طبقا لطبيعة وحجم دوره. إن هذه الصورة المثالية للنموذج التحليلي قد توجد في الواقع بصورة أو بأخرى، ولكنها تمثل في الواقع حالة نظرية شديدة التطرف لا تتحقق بهذه الصورة المثالية على أرض الواقع، وهو ما يعود بالضرورة إلى أن النموذج الفكري المطروح لا يتجسد في الواقع بهذه الدرجة من البساطة، وأن الممارسات الواقعية محكومة بالعديد من المتغيرات التي تتباين وضعياتها في الحالات المختلفة. ويمكن تبسيط وتصنيف هذا الكم الهائل من المتغيرات في ثلاثة محاور أساسية هي:

أولا : "المسألة" أو "القضية المحورية" (محور أو بؤرة الاهتمام المؤقتة أو الدائمة للأطراف).

ثانيا : "الأطراف" وطبيعتها المختلفة.

ثالثا : "البيئة الكلية"Context / Environment.

رابعا : عمليات الحوار والمشاركة.

بصياغة أخرى، واستنادا إلى ما ورد في الفصل الأول عن أن عملية المشاركة المجتمعية – نظريا – هي في وضعها الأولي عملية سلبية Passive، بحكم الضرورة المكانية والزمانية أو الأوضاع التي تفرضها الأطر المؤسسية أو القانونية القائمة، وقد تتحول أو لا تتحول إلى مشاركة مجتمعية إيجابية (Active) وفعالة، وبالتالي فإن "الاحتياج" الذي تولده قضية أو مشكلة ما، أو مسألة مطروحة، يستدعي بالضرورة "استنفار" أطراف معنية ومرتبطة بهذه القضية، أطراف قائمة وموجودة محددة كجماعات أو فئات أو مؤسسات ذات أدوار أو مصالح، أو في ظروف أخرى قد تستدعي قضية أو مسألة ما (قضية محورية) ذات طبيعة ونوعية جديدة؛ لتكوين أطراف جديدة... مؤقتة أو دائمة... معنية

بهذه القضية الجديدة. بصياغة نظرية بسيطة فإن ظهور قضية محورية يستنفر الأطراف المعنية (بأنواعها المختلفة) لتحقيق مصالحها أو الدفاع عنها؛ ومن ثم فهي تتدرج تلقائيا في عملية حوار اجتماعي – تكاملي أو تصادمي – طبقا لخصوصية كل حالة منفردة. وقد تسفر عملية الحوار عن نتائج إيجابية تحقق حالة من الاتزان النسبي بين مصالح وأدوار (وتكاليف وعوائد) الأطراف المختلفة والتي قد يجسدها "اتفاق تشاركي"... صامت أو ضمني... أو معلن ومؤسسي... يضمن حل أو تحريك القضية المحورية (مشروع تنموي... موقف قومي... الخ) أو قد يسفر عن نتائج سلبية تؤدي لجمود القضية المحورية وتعرقل حركة المجتمع نحو التنمية.

وعودة لعناصر النموذج التحليلي (The Paradigm)، ولتحقيق نوع من التعمق في طبيعة هذه العملية الاجتماعية وآلياتها، وتجاوزا للشكل النظري المثالي السابق ذكره للنموذج الكلي، فإن التناول التفصيلي لكل من "القضية المحورية" – "الأطراف "– "البيئة الكلية" – "كذلك عمليات الحوار والمشاركة"، كعناصر للتحليل، يؤدي لتحقيق هذا الهدف.

القضية المحورية

تمثل "القضية المحورية" نقطة البداية الأساسية التي تستدعي وتستنفر وتحرك آليات وعمليات الحوار الاجتماعي، وما يستتبعه من إيجاد صيغة للمشاركة للتعامل مع هذه القضية المحورية. ولا يتعارض ذلك مع حقيقة أن عملية الحوار الاجتماعي قائمة ومستمرة دائما من خلال آليات الاتصال المختلفة، وبمستويات من العمومية والتفاعل الرمزي حول قضايا قاعدية لها صفة الاستمرار (الحالة الاقتصادية، الصراعات الخارجية، الحياة السياسية الداخلية، الاحتكاك الطبقي... الخ، على سبيل المثال)، ولكن عند تبلور قضية

محورية معينة، تبدأ عملية الحوار الاجتماعي العام في التكـــاثف حـــول هـــذه القضية، وتنشط آليات التفاعل والاتصال حولها تحديدا... فعلى سبيل المثال، قـد تكون قضية "حرية الإبداع بغير أية قيود رقابية" مطروحة بشكل عام... وهنـــاك من الأطراف المختلفة (المثقفين... المؤسسات الحكومية... التيـــارات الفكريـــة المحافظة واليسارية... الخ) من يملـــك ويطـــرح تصـــورا محـــددا إزاء هـــذا الموضوع، ولكن مع تبلور المسألة في شكل أزمة نشر أو مصادرة كتاب معين؛ فإن ذلك يمثل نقطة البداية الزمنية للحوارات الكثيفة حول الموضـــوع ذاتـــه... ومن ثم تتحدد الأطراف التي ترتبط بشكل ما – مباشر أو غير مباشر – بـــذات الموضوع.

إن هذا التوصيف لطبيعة الحوار الاجتماعي مـــا بيـــن الســـكون النســـبي والعمومية وانخفاض الكثافة (الحوار الكامن)... إلى الحركة النشيطة والتبلـــور حول قضية محورية معينة والتكثيف... يمثل مسألة هامة لفهم وتحليل عمليـــات الحوار والمشاركة المجتمعية... فعلى سبيل المثال قد يختلف عـــدد الأطـــراف ونوعيتهم في الحالتين برغم وحدة الموضوع العام والخاص... وقد تتبدل أيضـــا في نفس الوقت مواقف الأطراف ما بين الحالة العامة أو الخاصة لأسباب عديدة.

وتمثل القضية المحورية أيا كان مستواها (مشروع قومي أو مشروع ارتقاء بمنطقة عشوائية) المفتاح الأساســـي لتحريـــك عمليـــات الحـــوار والمشـــاركة المجتمعية... وتعد بذلك مدخلا أساسيا لفهمها وتفسيرها أيضا... فهي التي تتحدد بموجبها الأطراف المعنية؛ كما أن نوعيتها وطبيعتها هي التي تشكل حدود البيئة الكلية التي تجري بداخلها عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية، وتتـــأثر بـــها بشكل جوهري وأساسي. ويجدر هنا التأكيد على أن مسألة "القضية المحوريـــة" أداة تحليل افتراضية تسعي لتركيز زوايا الرؤية حول بؤرة محددة، حتى يمكـــن اختزال الواقع المعقد في صورة بسيطة، حيث أن الواقع يشتمل على العديد مـــن

القضايا المحورية المرتبطة رأسيا والتي تتدرج من العمومية للتفصيل، أو كقضايا مستقلة مرتبطة أفقيا ولكنها متداخلة ومتفاعلة بدرجات مختلفة.

وتختلف القضايا المحورية باختلاف عناصرها الأساسية، أو على وجه التحديد بتفاعل اختلافات عناصرها الأساسية وهي:

أ) المستوى الجغرافي ودائرة التأثير والتأثر .

ب) درجة حيوية القضية .

ج) درجة التعقيد .

وبالنسبة للمستوى الجغرافي ودائرة التأثير والتأثر؛ فإنهما يعكسان نوعية القضية وهل هي قضية محلية (الارتقاء بمنطقة عشوائية في مدينة ما)، أو إقليمية (إقامة مجمع صناعي ضخم مثل مجمع شمال غرب خليج السويس على سبيل المثال)... أو قومية (مشروع توشكي)، أو فوق القومية (الصراع العربي الإسرائيلي)، أو دولية... الخ، وهو ما يرتبط أيضا بحجم السكان (الأفراد والجماعات والمجتمعات) المعنية والمتأثرة بالقضية المحورية، وما يرتبط بها من حيز جغرافي (الحدود المكانية لانتشار التلوث في حالة مشكلة أو أزمة بيئية على سبيل المثال).

أما بالنسبة لدرجة حيوية القضية فإنها تعبر عن الأهمية النسبية للمسألة من حيث تأثيرها على مختلف درجات هرم/سلم الاحتياجات البشرية، فعلى سبيل المثال فإن أزمة تلوث بيئي مهددة للأرواح والصحة العامة أو أزمة إيواء عاجل للمتضررين من كارثة؛ تختلف تماما عن تحسين الظروف الإسكانية لسكان منطقة عشوائية، والتي تختلف بدورها عن قرار خاص بمشروع قومي متعدد المراحل طويل المدى، والذي يختلف بدوره عن قضية ثقافية خلافية... الخ.

obeikandi.com

إن القضايا عالية الحيوية لا تفرض بالضرورة تناقضا حادا في المصالح فقط (وهو ما يمكن أن يظهر أيضا بصورة أخرى في قضايا أقل حيوية)... ولكنها أيضا قد تدفع درجة تعقيد المشكلة صعودا لدرجات أعلى... وهو ما قد يخلق صعوبة في الحوار، وإمكانية أقل للوصول لصيغ توفيقية متوازنة أو مشاركة مجتمعية فعالة، نتيجة لانخفاض المرونة النسبية للأطراف المعينة.

وفي نفس الإطار، وإذا افترضنا أن المسافة بين الحوار والمشاركة تمثل "متصلا نظريا وزمانيا"... يبدأ بالحوار وينتهي بالمشاركة، فإن درجة الحيوية هي التي تحدد أساسا موقع القضية المحورية على هذا المتصل، وهل هي قضية يمكن التعامل معها من خلال مستويات مختلفة من الحوار الغير مباشر أو المباشر فقط للوصول لنوع من الإجماع الضمني أو القبول بقرار مجتمعي مشترك، أو يتطلب التعامل معها بالضرورة الوصول لنوع من الاتفاقات الموثقة لتحديد الأدوار والتكاليف والعوائد للأطراف المشاركة.

وفيما يتعلق بالعنصر الثالث (درجة تعقيد المشكلة) فإنه يمثل أساسا ناتج تفاعل العنصرين السابقين، بالإضافة لمتغيرات أخرى حيث أنه يرتبط بصفة أساسية بحيوية القضية ودرجة تعدد أطرافها وحجمهم... باعتبار أن تعدد الأطراف – المباشرة على وجه التحديد – ودرجة سخونتها يؤدي لزيادة تعقيد القضية المحورية.

أطراف الحوار والمشاركة

يمكن تعريف أطراف الحوار والمشاركة المجتمعية بأنهم الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات (بأنواعها المختلفة) الذين تتأثر مصالحهم (سواء بشكل ملموس ومدرك أو طبقا لرؤيتهم الذاتية) سلبا أو إيجابا وبشكل مباشر أو غير

مباشر بالقضية المحورية وبأي تغير يحدث في وضعيتها ومسارها المستقبلي. وينبغي هنا توضيح مسألة تأثر المصالح من حيث أنها قد تكون في حالة ما بشكل ملموس ومدرك لكل الأطراف (على سبيل المثال إزالة مساكن لفتح طريق جديد بمنطقة ما)، وقد يكون تأثر المصالح غير مدرك وملموس بشكل مباشر، وإنما يرتبط فقط بالرؤية الذاتية النسبية لطرف ما حول تأثر مصالحه حتى ولو بشكل غير مباشر، أو خلال مدى زمني طويل نسبيا. فعلى سبيل المثال فإن جماعة من المثقفين قد ترى في تلوث بيئة البحر الأحمر نتيجة للتنمية السياحية غير المتوازنة مع معطيات البيئة – نوعا من التهديد لمصالحها (تعبيرا عن مصالح المجتمع ككل) وبغض النظر عن وضوح هذا التهديد المباشر آنيا.

والأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي ترتبط بقضية محورية معينة، والذين يشكلون "أطراف الحوار" لا يمثلون وحدات متجانسة أو متشابهة في طبيعتها أو متساوية في أهميتها النسبية وأدوارها المحتملة، فأطراف الحوار في الواقع يمثلون نوعيات مختلفة، لكل منها خصائص مختلفة تحكم وضعها النسبي في عملية الحوار والمشاركة، وهو ما يدفع بالنموذج التحليلي المقترح لعملية الحوار والمشاركة المجتمعية إلى أشكال واقعية وأكثر تعقيدا وتفصيلا، صعودا وابتعادا عن النموذج النظري البسيط.

إن هذه الاختلافات في الخصائص المختلفة للأطراف (أو التصنيفات المختلفة لأطراف الحوار) يمكن مناقشتها فيما يلي:

أ) الأطراف المباشرة وغير المباشرة

يمكن تعريف طرف ما بأنه طرف مباشر إذا كانت مصالحه تتأثر مباشرة بشكل أساسي وملموس بالقضية المحورية وتغيراتها، بينما يعتبر الطرف غير المباشر هو الذي لا تتأثر مصالحه بشكل مباشر، أو قد لا تتأثر على الإطلاق،

ولكن لهذا الطرف دور محدد له في عملية الحوار والمشاركة نتيجة لأية اعتبارات مؤسسية أو قانونية أو نتيجة لوضعيته الاجتماعية. وبينما يصعب في كثير من الأحيان وضع خط فاصل وقاطع يحسم تصنيف الأطراف المختلفة ما بين أطراف مباشرة أو غير مباشرة، باعتبار نسبية المسألة وذاتيتها – بعيدا عن الموضوعية في بعض الأحيان – وباعتبارها تقع جميعا على متصل مستمر لتأثر المصالح... أكثر منها فئات أو تصنيفات حاسمة، إلا أنه يمكن في بعض الأحيان، ولأغراض التحليل، الخلوص لنوع من التصنيف الثنائي أو الثلاثي البسيط في بعض الأحيان (مباشر... شبه مباشر... غير مباشر).

فعلى سبيل المثال، في حالة تنمية منطقة عشوائية في مدينة ما (كقضية محورية) فإن كل من الإدارة المحلية (مجلس المدينة) وسكان المنطقة العشوائية يمثلان بوضوح أطرافا مباشرة، بينما يمكن اعتبار كل من الوزارات المعنية وبقية سكان المدينة أطرافا شبه مباشرة... وقد يعتبر في هذه الحالة أيضا أن كل من الصحافة والجامعة الإقليمية المتوطنة في المدينة – باعتبارهم متعاملين مع القضية المحورية – يمثلون نسبيا أطرافا غير مباشرة، ولكن أدوارهم المؤثرة على القضية المحورية ومن ثم على مصالح أطرافها المختلفة (الإعلام عن المشكلة بالنسبة للصحافة وحفز الأدوار الأخرى... وتقديم الدعم الفني للتخطيط والتنمية بالنسبة للجامعة الإقليمية) تجعلهم أطرافا حقيقية مؤثرة في عملية الحوار الاجتماعي والمشاركة (مستقبلا) حول هذه القضية المحورية.

وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن فاعلية الدور قد لا ترتبط بكون الطرف مباشرا أو غير مباشر... فالجامعة الإقليمية على سبيل المثال وإن كانت تمثل طرفا غير مباشر في قضايا محورية معينة (وخاصة المحلية) قد تلعب دورا جوهريا وفعالا في التأثير على عملية الحوار، ومن ثم، استحداث تغييرات أساسية في وضعية القضية المحورية ومسارها المستقبلي. ونفس الأمر بالنسبة

للصحافة، وإن كانت بالإضافة لذلك يمكن أن تكون هي نفسها "أداة" الحوار بين الأطراف المختلفة. وقد يحدث في بعض الأحيان أن تتحول أطراف غير مباشرة أو شبه مباشرة إلى أطراف مباشرة أساسية خلال عملية الحوار الاجتماعي، نتيجة توسع دورها ودخولها من خلال حوار تصادمي أو تكاملي كطرف أساسي.

ب) الأطراف الفاعلة والأطراف المتأثرة

تشتمل أغلب القضايا المحورية على وجود أطراف فاعلة (Acting أو مؤثرة) بحكم طبيعة القضية وبحكم خصوصية الدور لطرف أو أكثر... فعلى سبيل المثال في حالة اقتراح مشروع تنموي ضخم (المجمع الصناعي شمال غرب خليج السويس – على سبيل المثال) فإن الأطراف الفاعلة والمؤثرة في هذه الحالة سوف تكون بلا جدال الوزارة أو الوزارات المعنية (وزارة التعمير مثلا) يليها في الترتيب مجموعة رجال الأعمال بحكم دورهم الاستثماري، وإن كان بدرجة فاعلية تابعة للدور الحكومي الذي يستطيع من خلال آلياته القانونية والتنظيمية أن يمد أو يحد من الوفورات الاقتصادية التي يمكن أن تتاح لرجال الأعمال، ويؤثر بدرجة كبيرة على مناخ الاستثمار. أما المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة فقد تصبح في هذه الحالة أطرافا "متأثرة" Affected و"مستجيبة" Responsive، ومن ثم فإن دورها كأطراف يتشكل إلى حد كبير بهذه الوضعية (وضعية الأطراف المتأثرة والمستجيبة "برد الفعل" لحركة أو فعل أو مبادرة من أطراف أخرى).

إن هذه الوضعية لا تتسم بالثبات وقابلة للتحول، فمع تصعيد وتكثيف عملية الحوار فإن بعض الأطراف المتأثرة قد تتمكن من خلال تنظيم نفسها وإدارة مواقفها التفاوضية وتحالفاتها بفعالية، أن تتحول إلى أطراف فاعلة

ومؤثرة من خلال مبادرات مبتكرة تؤثر بقوة على القضية المحورية وتؤثر على القوة النسبية للأطراف الأخرى بما يدفعها جميعا لإعادة ترتيب مواقفها.

إن الفهم العميق للوصف السابق الخاص بديناميكية التحولات التي يمكن أن تطرأ على وضعية الأطراف المختلفة من حيث تحولها من أطراف "متأثرة" و"مستجيبة" إلى أطراف "فاعلة ومؤثرة" بدرجات مختلفة (باعتبار أن درجات الفعل والتأثر تمثل أيضا متصلا مستمرا أكثر مما تمثل تصنيفات منفصلة واضحة المعالم) تشير بوضوح إلى "الطبيعة" التفاوضية لعملية الحوار الاجتماعي والتي قد لا تأخذ في مراحلها الأولية على متصل "الحوار – المشاركة" شكل التفاوض الرسمي المؤسسي (والذي يشتمل على قواعد التفاوض المعروفة) ولكن يشتمل بشكل غير مباشر على آليات الضغط والتنازلات المتبادلة سواء من خلال الاتصال المباشر أو عبر وسائط.

ج) وعي الأطراف بوضعيتها، ودورها، ومسألة المبادرة

تختلف الأطراف من حيث درجة وعيها وإدراكها للقضية المحورية، أو حتى إدراكها لمصالحها الذاتية وإمكانية ومدى تأثيرها، فبينما تكون المؤسسات الحكومية، على سبيل المثال، مدركة بوضوح للقضايا المحورية المعنية بها وبطبيعة الدور الافتراضي لها (بحكم دورها التنظيمي) أو السلطات المخولة لها (بحكم القانون)، فإن أطرافا أخرى كالمجتمع المحلي، أو الجمعيات الأهلية، قد تكون لأسباب عديدة – سيأتي ذكرها لاحقا – أقل وعيا بالقضايا المحورية المرتبطة بها، وخاصة نوعية القضايا ذات درجات الحيوية المنخفضة والتي لا تمس بشكل مباشر الاحتياجات الحياتية المباشرة والحساسة (القضايا السياسية .. القضايا الثقافية – الخ). إن هذا الاختلاف في درجة الوعي متكاملا مع عناصر أخرى مثل درجة التنظيم المؤسسي الداخلي لكل طرف ووضوح الدور

والمسئولية الاجتماعية بحكم القانون (المؤسسات الحكومية مقابل المجتمع المحلي) يجعل من بعض الأطراف أطرافا مبادرة (Active - Initiating) ويجعل أطرافا أخرى "مستجيبة" أو "مستنفرة" (Passive - Responsive) وهو ما ينعكس تلقائيا على مجمل عملية الحوار وإمكانية امتدادها نحو المشاركة وأداء الأطراف المختلفة لأدوارها.

إن هذا العنصر – في إطار الخصائص المتباينة للأطراف – يشكل واحدا من أهم العناصر المؤثرة على عملية الحوار ونتائجها النهائية بالضرورة، ولكنه أيضا مثل الخصائص الأخرى لا يتسم بالثبات أو السكون، حيث يمكن أن تتحول بعض الأطراف من حالة الطرف السلبي المستجيب إلى حالة الطرف المبادر في ظروف مؤهلة لهذا التحول بدرجات مختلفة على متصل. إن المجتمع المحلي لمنطقة عشوائية يمكن في حالة تعرض مصالحه الحياتية المباشرة لتأثيرات جوهرية من جراء مشروع مقترح (طريق قاطع) أو إجراءات عمرانية (إزالة مجموعة من المساكن... الخ) أن يتحول من طرف سلبي مستجيب Passive-Responsive إلى طرف مبادر من خلال توسيع دائرة الحوار حول القضية المحورية (استقطاب دور الصحافة) وممارسة الضغوط التفاوضية (ضغوط أعضاء مجلس الشعب الممثلين للمنطقة... الخ)، وبما قد يغير من مسار القضية المحورية تماما أو يغير من أبعادها.

ويختلف هذا التصنيف للخصائص المتباينة للأطراف من حيث درجة الوعي والمبادرة (Active - Initiating Versus Passive - Responsive) عن التصنيف السابق الخاص بالأطراف الفاعلة والمتأثرة، وإن كان يتراكب ويتداخل معه في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال؛ فإن الاستيطان العشوائي لفئة اجتماعية معينة (جامعي القمامة مثلا) في أحد المناطق الهامشية للمدينة، ومبادرتهم بمحاولة تقنين هذا الوضع، يجعل منهم بصورة أو أخرى طرفا مبادرا

مقابل الدور الحكومي، أو دور الإدارة المحلية الذي يستجيب كرد فعل لهذه المبادرة ويصبح بالضرورة الطرف الأقل فاعلية وتأثيرا – بحكم قوة الوضع الراهن – ولو وقتيا.

د) درجة التنظيم الداخلي للأطراف

ويمثل هذا العنصر خاصية حاكمة وحاسمة في طبيعة الأطراف، ومن ثم طبيعة أدوارها فعلى سبيل المثال؛ فإن اختلاف درجة التنظيم الداخلي بين مؤسسة حكومية وجمعية أهلية ومجتمع محلي، لابد أن ينعكس بالضرورة على القوة النسبية لهذه الأطراف في عملية الحوار والتفاوض أو الصيغة التشاركية إن وجدت، ودرجة التنظيم الداخلي للأطراف – وإن كانت من أهم العناصر المؤثرة على أداء الأطراف المختلفة وعلى مجمل عملية الحوار – إلا أن الفاعلية النهائية للأطراف المختلفة وتحقيق أهدافها من عملية الحوار والتفاوض لا تتوقف فقط على درجة التنظيم الداخلي؛ لأنها تتأثر أيضا في نفس الوقت بالعديد من العوامل الأخرى.

و) القوة النسبية للأطراف

يدخل كل طرف من أطراف الحوار في عملية تفاوضية مستمرة مع بقية الأطراف حول القضية المحورية المعنية، وتتوقف نتائج هذه العملية التفاوضية على موازين "القوة" النسبية للأطراف فيما بينها– ضمن عوامل أخرى. ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مفهومين مختلفين – وإن كانا مرتبطين – أولهما هو "الوضعية التفاوضية" التي تعكس القوة النسبية لطرف ما مقابل القوى النسبية للأطراف الأخرى – والتي ترتكز على تفاعل العديد من العناصر التي سيلي ذكرها – وثانيهما هو "ممارسة" هذه القوة النسبية كأداة تفاوض. إن التمييز بين

هذين المفهومين، الحالة "الاستاتيكية" للقوة النسبية والحالة "الديناميكية" للممارسات الفعلية لهذه القوة يمثل نقطة بالغة الأهمية.

ويحدث في بعض الأحيان وبرغم امتلاك طرف ما لوضعية تفاوضية جيدة نتيجة لقوته النسبية العالية (وضع قانوني – سلطات مخولة... إلخ) إلا أن سوء إدارة الممارسات التفاوضية قد يؤدي لنتائج – بالنسبة لهذا الطرف – أقل بكثير مما هو مرغوب أو متوقع وبما لا يتناسب مع قوته النسبية. والحالة العكسية واردة أيضا حيث قد يتمكن طرف ذو قوة نسبية محدودة من تحقيق عوائد مرتفعة، لا تتناسب مع قوته المحدودة من خلال ممارسات تفاوضية فعالة وناجحة (استقطاب أطراف أخرى أو جديدة، إقامة تحالفات ..الخ).

ويمكن تحديد "أهم" العوامل المؤثرة في تحديد القوة النسبية للأطراف المختلفة –باعتبارها قد تمتد لعناصر أخرى كثيرة طبقا لخصوصية كل حالة– فيما يلي:

- الوضعية القانونية المخولة للمسئوليات والأدوار الحاكمة لموقف الطرف (موائمة أو مضادة).
- امتلاك المعلومات عن القضية المحورية.
- التنظيم الداخلي والقدرات التنظيمية (واللوجيستية) لتعبئة الموارد وتوظيفها.
- قدرات الاتصال والإعلام و التأثير على الرأي العام والأطراف الأخرى.
- ... الخ.

ويلاحظ هنا أن "القوة النسبية" لأي طرف تنشأ من مجمل تكامل وتفاعل كل العناصر بدرجاتها المختلفة، ويظل أيضا التأثير النهائي لهذه القوة النسبية

obeikandl.com

محكوما بإدارة الممارسات التفاوضية لهذا الطرف مع الأطراف الأخرى، ومدى تحقيقها لأهدافه النهائية من العملية التفاوضية.

إن العرض السابق لمجموعة العناصر الخاصة بخصائص أطراف الحوار والمشاركة، يشير بوضوح إلى أن أغلب هذه الخصائص لا يتسم بالثبات أو السكون، باستثناء بعض العناصر الحاسمة التي تفصل على سبيل المثال بين (طرف حكومي وغير حكومي... أو مؤسسي وغير مؤسسي... الخ)... وفيما عدا ذلك، فإن هذه الخصائص تكون بصفة عامة في حالة "سيولة نسبية" تتزايد مع انخراط الأطراف في عمليات الحوار والتفاوض والمشاركة، ومن ثم فإنها لا تشكل "حتما قاطعا" بقدر ما تشكل في لحظة ما وضعية ديناميكية قابلة دائما للتطور والتعديل خلال ممارسة عمليات الحوار والتفاوض.

البيئة الكلية:

لا تجري حركة أطراف الحوار والمشاركة في فراغ، ولكنها تحدث في عدة فضاءات (Spaces)، أكثرها وضوحا وتحديدا، هو الفضاء المكاني حيث قد ترتبط القضية المحورية بمستوى مكاني معين على المستوى المحلي (القرية أو المدينة)، أو المستوى الإقليمي، أو القومي. وهذا الفصل بين المستويات يعتبر فصلا نظريا فقط، لأن كل هذه المستويات مرتبطة ومتصلة في واقع الأمر، وإن كانت مقتضيات تحليل أي ظاهرة تتطلب تحديد المستوى المقصود بالتركيز والتحليل.

هذه الفضاءات التي تشكل في مجملها "البيئة الكلية" التي تحدث فيها حركة الأطراف، وأنشطتها المختلفة في سعيها لتحقيق أهدافها وتواصلها الحواري مع الأطراف الأخرى، ليست بيئة سالبة أو محايدة، ولكنها – بصورة أو بأخرى – مؤثرة وحاكمة في حركة الأطراف. فحركة المؤسسات الحكومية ومؤسسات

المجتمع المدني بأنواعها محكومة في حركتها بضوابط ومحـــددات وعلامـــات طريق وخطوط حمراء، قد تتمثل في مجموعة القوانين والتشـــريعات المنظمـــة لنشاط كل منها وطبيعة علاقته وتواصله مع الأطراف الأخرى (الإدارة المحليـــة والجمعيات الأهلية...) ولا تتمثل فقط في مجرد نصوص القوانين؛ ولكن أيضـــا في أسلوب تطبيق هذه القوانين، وما يطبعه هذا الأسلوب على حيـــاة المجتمـــع ككل، من حيث اقترابه أو ابتعاده عن روح القوانين، وقد ترتبط أيضـــا بقواعـــد عرفية غير موثقة؛ ولكنها مستقرة وحاكمة.

ولا تشتمل البيئة الكلية فقط على القوانين والتشريعات؛ ولكنها تشتمل أيضـــا على مجموعة القيم والتقاليد الاجتماعية التي يمكن أن تحكـــم وتوجـــه ســـلوك الأطراف المختلفة في تعاملها مع الأطراف الأخرى، وقد يكون تأثير هذه القيـــم والأعراف أكثر قوة من تأثير القوانين والتشريعات (الـــدروس المســـتفادة مـــن تجارب التنمية في المجتمعات البدوية، وضرورة ارتباطها بهيكل القيم المحليـــة السائد).

وتمثل البيئة الكلية في هذا الصدد "الوسط المحيط" الذي تجري فيه حركـــة الأطراف، هذا الوسط قد يكون مقيدا لحركة الأطـــراف، وقـــد يكـــون ملائمـــا لإعطائها أقصى قدر من حرية الحركة. وقد يكون هذا التأثير انتقائيا أو تفاضليا؛ بمعنى اختلاف نوعية ودرجة التأثير على الأطراف المختلفة... ولكـــن بصفـــة أساسية – ونظريا – هو "الوســـط المنظـــم" لحركتـــها جميعـــا (Regulatory Environment) فقد تشكل ظروف البيئة الكليـــة (القوانيـــن والتشـــريعات... أو الممارسات الفعلية لمؤسسات الدولة... الخ) بيئة معوقة لحركة أحد أو مجموعـــة من الأطراف (المجتمعات الأهلية على سبيل المثال)... وهو مـــا حـــدث فـــي التجربة المصرية في الفترة الممتدة منذ الستينات حتى منتصف الثمانينات (منـــذ

صدور القانون ١٩٦٤/٣٢) بينما تشكل في نفس الوقت بيئة مواتية أو منحازة لحركة ومواقف ووضعية طرف آخر (المؤسسات الحكومية).

إن "البيئة الكلية" (Environment / Context) الحاكمة لعمليات الحوار والمشاركة المجتمعية يجب أن تعامل- لأغراض التحليل - كعنصر منفرد حتى يمكن عمل التشخيص الدقيق، ومحاولة فهم وتفسير "حالة" الحوار والمشاركة في مجتمع ما أو بالنسبة لقضية معينة (سواء حالة إيجابية أو سلبية) وطبيعة الأسباب المؤدية لهذه الحالة، وهل هي مرتبطة بكفاءة وفاعلية الأطراف المختلفة؟ أم ترتبط أيضا بظروف البيئة الكلية التي قد تحفز أو تعوق عمليات الحوار والمشاركة؟... وإن كان هذا الفصل أيضا فصلا نظريا، لأن كلا من حركة الأطراف وظروف البيئة الكلية ترتبطان بعلاقة عضوية ديناميكية مستمرة.

عمليات الحوار والمشاركة

تتطلب مناقشة عمليات "الحوار والمشاركة" - العنصر الرابع والأخير في النموذج التحليلي - في ضوء عرض العناصر الثلاثة السابقة (القضية المحورية - الأطراف - البيئة الكلية) - ولو بصفة أولية- إعادة صياغة "توصيف عام لمفهوم الحوار والمشاركة" وذلك فيما يلي:

تنشأ عمليات الحوار (والاتفاق والمشاركة لاحقا في حالة فاعلية الحوار) بنشأة قضية محورية معينة - ضمن سلسلة مستمرة متعددة المستويات من القضايا المحورية المرتبطة بحركة المجتمع ككل، سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو القومي وسعيه نحو الدفاع عن مصالحه وعقائده وإعادة إنتاج الحياة والإنماء. ولا ينشأ هذا الحوار من فراغ، وإنما يكون بالطبيعة ارتكازا وامتدادا لعمليات سابقة من الحوار والتواصل المستمر والمواقف والوضعيات

الاجتماعية والثقافية والسياسية السابقة. وتشكل القضية المحورية الطارئة مجرد بؤرة مكثفة لحظية له. ويرتبط هذا الحوار بسعي كل الأطراف لفرض رؤاها وتصوراتها على الأطراف الأخرى؛ ولتعظيم عوائدها وتقليل التكاليف بالنسبة للأطراف الأخرى، وهي عملية ديناميكية مستمرة تعتمد في الأساس على آليات التفاوض الاجتماعي (المباشر وغير المباشر، الإيجابي والسلبي).

ولا يعني ذلك أن الحوار ينشأ نتيجة حركة متزامنة من كل الأطراف، وإنما قد ينشأ بمبادرة طرف واحد أو أكثر (وهي الأطراف الأكثر وعيا بالقضية المحورية، وحجم وطبيعة التكاليف، والعوائد المرتبطة بهذه القضية بالنسبة لهذا الطرف المبادر). أو قد يكون هذا الطرف هو المحرك الأساسي للقضية المحورية وتصعيدها، كمسألة اجتماعية تؤثر في أطراف أخرى (الدور الحكومي في معالجة مشكلة العشوائيات)، وتستجيب الأطراف الأخرى للمبادرة وتبدأ في عملية الحوار دفاعا عن مصالحها سواء: لتحجيم التكاليف الواقعة عليها، أو لتعظيم العوائد المتوقعة، وتظل العمليات الحوارية في ديناميكيات مستمرة وحالة عدم اتزان، إلا أنه يحدث نوع من الاتفاق الصامت أو المعلن أو الموثق، مسجلا تحديدا للتكاليف والعوائد الواقعة على الأطراف المختلفة سواء: من خلال قبولها لوضعية ما تجاه القضية المحورية، أو من خلال قبولها لدور محدد المعالم في حركة مشتركة لكل الأطراف (برنامج تنمية محلية،... الخ). ولا يعني ذلك بالضرورة أن الاتفاق أو نقطة الاتزان المؤقتة تمثل صيغة أو وضعية مقبولة لكل الأطراف أو نهائية، لأن طبيعة الاتفاق أو وضعيات الأطراف – التي تم الاتفاق عليها – لا تتأتى من خلال عمليات تفاوضية مثالية أو عادلة في أغلب الأحيان، إنما هي تعكس في النهاية حقائق القوة النسبية للأطراف المختلفة، ومن ثم قوتها التفاوضية، وقدرتها على فرض تصورات وحلول على الأطراف الأخرى ذات القوة النسبية الأقل.

وفي إطار هذا التحليل، فإنه لا توجد صيغة مثالية مرجعية للاتفاق التشاركي تتوازن فيها مصالح الأطراف (العوائد والتكاليف)، فلكل حالة خصوصيتها المطلقة في إطار القوانين أو الأعراف المجتمعية المتفق عليها والأوضاع القائمة – بغض النظر عن مشروعيتها أو عدالتها مسألة نسبية، وتظل المرجعية الوحيدة هي مرجعية العملية ذاتها (عملية الحوار والتفاوض)، حيث أنه كلما تحققت عمليات حوارية كثيفة وفعالة شاركت فيها بكفاءة وفاعلية كل أو أغلب الأطراف – وهو ما يعرض ويكشف مصالح كل الأطراف لآليات التفاوض – كلما اتضحت وتبلورت أكثر مصالح الأطراف الخاصة مقابل "المصلحة العامة الكلية"، والتي هي بحسابات أكثر تعقيدا عوائد طويلة المدى لكل الأطراف (ولكنها غير منظورة على المدى القريب). ومع كثافة الحوار والتفاوض قد تقترب صيغة الاتفاق أو الاتفاق التشاركي من درجات أعلى من الفاعلية في التعامل مع القضية المحورية المطروحة، ومن ثم تكون حركة المجتمع ككل نحو الإنماء الذاتي أكثر فاعلية، وذلك باعتبار أن "التعددية" في صنع القرار ممثلة لمصالح كل الأطراف المعنية – بقدر من التوازن النسبي – تمثل ضمانا نسبيا لرشاد القرار وقابليته للتنفيذ (آلية تصويب وتصحيح ذاتي داخلي وعقل نقدي جماعي، وكذلك ضمان لحشد موارد كل الأطراف).

إن هذا الإطار (البراجماتي / النفعي Pragmatic / Expedient) لعمليات الحوار والمشاركة المجتمعية – وإن كان يمثل إطارا أو نموذجا تحليليا (Analytical Paradigm) مقبولا – إلا أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال تجاهل الأبعاد الأخرى التي قد تكون كامنة في صميم سلوكيات الممارسات التفصيلية الدقيقة لعمليات الحوار والمشاركة، والتي قد ترتبط بصفة أساسية بالبعد "القيمي" والذي يعنى بإعلاء "قيم" الحوار والشورى والتواصل والعمل المشترك وتحجيم المصلحة الذاتية لحساب المصلحة العامة؛ لتصبح عوامل مؤثرة... ولو بشكل

ثانوي في عملية الحوار ونتائجها النهائية. ولكن هذا البعد لا يرقى لأن يشكل منفردا نموذجا لتحقيق أو تفسير عمليات الحوار والمشاركة؛ وإنما يتكامل جزئيا أو هامشيا مع النموذج التحليلي المبني على تناقض المصالح Conflict Of Interests.

وفي هذا الإطار، فإن الغائية التلقائية لعمليات الحوار والمشاركة هي الوصول لصيغة توازنية (ليست عادلة بالضرورة مع اعتبار نسبية المسألة)، تمثل حلا لتناقض المصالح (Conflict Resolution) الذي أفرزته القضية المحورية (تحريكا للقضية المحورية... أو تفاديا لمشكلة ضاغطة... أو إبطالا لمفعول انفجار وشيك... أو دفعة تنموية مشتركة للأطراف).

الملامح التفصيلية للنموذج التحليلي

في إطار العرض السابق للنموذج التحليلي أو الإطار المرجعي للتحليل، فإنه يمكن استكمال بعض الجوانب والأبعاد والملامح التي تعطي النموذج التحليلي ملامحه النهائية والتفصيلية... ومن ثم قابليته للاستخدام الموسع... وذلك من خلال عرض وتوصيف بعض الجوانب التفصيلية للمسألة أو هوامشها المهمة متضمنة ما يلي:

- **أطراف الحوار والمشاركة**
- **مستويات وأنواع الحوار والمشاركة**
- **الاشتراطات البنيوية لتحقيق الحوار والمشاركة الإيجابية والفعالة**

أولا: أطراف الحوار والمشاركة

تتحدد أطراف الحوار طبقا لنوعية وطبيعة القضية المحورية... ومن ثم، فإنه ليست هناك "قائمة ثابتة" لأطراف الحوار، ولكن بحكم الأدوار المؤسسية

obeikandl.com

المعروفة والمستقرة، فإنه يمكن تحديد هيكل عام وأولي لأطراف عامة مجـردة. ويستخدم في هذا الصدد التصنيف الثلاثي العام المعروف لقطاعـات المجتمـع الثلاثة الأساسية وهي: القطاع الأول (القطاع الحكومي)، والـذي يضـم كافـة المؤسسات الحكومية ومؤسسات الحكم المحلي أو الإدارة المحلية، ثـم القطـاع الثاني (قطاع الأعمال Business Sector) والذي يضم كافة مؤسسـات الأعمـال الخاصة، ثم القطاع الثالث (قطاع المجتمع المدنـي) والـذي يضـم الأحـزاب والنقابات والجمعيات الأهلية... الخ (وإن كـانت بعـض التصنيفـات تسـتبعد الأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني). ولا يعني ذلك بالضرورة أن كـل قطاع يمثل بشكل أو بآخر طرفا كليا متجانسا، حيث أن كل قطاع يضم داخلـه العديد من الأطراف التي قد يحدث بينها تناقض شديد في المصالح، أو قد تتعـدد وتتباين انتماءاتها ومواقفها تجاه قضايا محورية معينة، وإن كانت بصفة عامـة متجانسة داخليا من حيث وضعيتها الأولية بالنسبة للقطاعات الأخـرى. وتمثـل السلطة التشريعية قمة منظومة الحوار والمشاركة المجتمعية في صناعة واتخـاذ القرار والمراقبة، فضلا عن دورها الأصلي والأساسي (التشريع) والذي يلعـب الدور الأساسي في تحديد طبيعة "البيئة الكلية" من حيـث كونـها "موائمـة" أو "مضـادة" لممارسـات الحـوار والمشـاركة المجتمعيـة. وتتحمـل السـلطة القضائية – بالإضافة إلى هذه القطاعات الثلاثة – مسئولية الفصل في تناقضـات مصالح أطراف المجتمع المختلفة طبقا لهيكل القوانين القائم.

وينبغي هنا إعادة التأكيد على أن أطراف الحوار هي "أية جماعة أو مؤسسة تشكل كتلة متجانسة المصالح تجاه قضية محورية مطروحة" سواء كـانت هـذه الجماعة أو المؤسسة دائمة ومستمرة (المؤسسات الحكومية – الإدارة المحليـة – الجمعيات الأهلية– الخ...) أو تشكلت وتكونت بفعل التفافها حول قضية معينـة بشكل مؤقت.

إن الرأي العام في هذا الإطار، وإن كان لا يمثل جماعة منظمة بعينها، إلا أنه يشكل طرفا ما في عملية الحوار الاجتماعي باعتبار أن خصائصه العامة وسماته يمكن إدراكها نسبيا، وأن ردود أفعاله يمكن أن تكون متوقعة بحكم هيكل القيم والثقافة السائدة الموروثة، وأيضا بحكم أن الوسائط المختلفة (الصحافة، الإذاعة، التليفزيون،... الخ) يمكن أن تعبر عنه كطرف، وإن كان هذا التعبير يتسم بقدر ما من عدم التحديد. ويظل الرأي العام في هذا الإطار طرفا كامنا (Passive) إلى أن تتحول أفعاله ومبادراته لأدوار مؤثرة إيجابيا في عملية الحوار الاجتماعي.

ومن نفس المنطلق، فإن كل المؤسسات التي تشكل منظومة متكاملة في حد ذاتها (مؤسسة الجامعة، النقابات المهنية... على سبيل المثال) وعلى الرغم من عدم ارتباطها المباشر بقضية محورية محددة، إلا أنها مرشحة دائما للمشاركة كطرف بحكم مسئوليتها المجتمعية العامة، بغض النظر عن علاقة ذلك بمصالحها المباشرة.

ثانيا : مستويات وأنواع الحوار والمشاركة

كما سبق القول، فإن أطراف الحوار والمشاركة تختلف وتتباين في درجات وعيها بالقضية المحورية وبطبيعة مصالحها الخاصة ورؤاها تجاهها، وكذلك وعيها بمصالح الأطراف الأخرى وتأثير ذلك عليها، ودرجة إدراكها للمصلحة العامة. ومن ثم، تختلف درجة مبادرتها لطرح القضايا، أو لبدء حوار عام أو تفاوض مع الأطراف الأخرى. وكذلك نتيجة اختلاف درجة وعي الأطراف، فإن استجابة كل منها لمبادرة طرف أو أطراف أخرى تختلف درجتها من طرف لآخر. بصياغة أخرى، فإن كل الأطراف تعتبر بدرجات مختلفة إما أطراف مبادرة نشطة (Active -Initiative) أو سلبية / مستجيبة (– Passive

Responsive) بدرجات مختلفة نتيجة للعديد من المتغيرات أهمها درجة الوعي والقدرات التنظيمية والفنية والشروط المقيدة أو المتيحة أو الموجهة للحركة التي تحددها ظروف البيئة الكلية لكل طرف.

ويخلق هذا التباين في مستويات ودرجات الوعي والمبادرة والاستجابة أنماطا متباينة من عمليات الحوار والمشاركة. إن المؤسسات الحكومية التي يحدد القانون مسئولياتها وأدوارها واتجاه نشاطها وحركتها؛ لتحقيق أهداف اجتماعية معينة تمس أو تتفاعل مع أطراف أخرى أو أدوار أخرى، يمكن تصنيفها باعتبارها أطرافا "مبادرة" (طبقا لمتطلبات القانون مثل حالة دور المحليات في الارتقاء بالمناطق العشوائية) بينما قد تكون هي في واقع الأمر أطرافا مستجيبة لمبادرات وضغوط أطراف أخرى مثل: "المجتمعات المحلية، والجمعيات الأهلية العاملة في المنطقة، ومجتمع رجال الأعمال المحليين... الخ".

ويمكن من خلال استخلاص نتائج العديد من التجارب المحلية والعالمية للحوار والمشاركة في التنمية اجراء نوع من التصنيف النظري لمجموعة من أنماط الحوار والمشاركة -التي تشكل كل منها توليفة خاصة لأدوار الأطراف- من حيث الوعي والمبادرة والاستجابة ودرجة التفاعل وتوزيع الأدوار.

ويشكل اجراء هذا التصنيف النظري أهمية خاصة لتحرير الألفاظ من العديد من الالتباسات والتداخلات التي تسود حاليا الخطاب عن الحوار والمشاركة، وخاصة في مجال التنمية المحلية وصناعة القرار والتخطيط بصفة عامة، والدراسات المختلفة المعنية بالموضوع.

إن هذا التصنيف يمكن أن يسهم في إزالة هذا الالتباس والخلط في المفاهيم، وعمل نوع من الفرز الواضح بين عمليات الحوار والمشاركة الحقيقية والعمليات الافتراضية أو الوهمية. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد ستة تصنيفات "متدرجة"

من الحد الأدنى للحوار والمشاركة الافتراضية أو الوهمية صعودا إلى المستويات الأعلى والتي تتكامل فيها اشتراطات ومعايير الحوار والمشاركة الحقيقية... أو بصياغة أخرى... "المشاركة الفعالة" التي تتحقق فيها رشاد صنع القرار من خلال التعددية وتوازن المصالح، وكذلك كفاءة توظيف كل الموارد المجتمعية للأطراف المختلفة، ثم في النهاية، توازن توزيع التكاليف والعوائد الاجتماعية لعملية التنمية... ويمكن إيجاز كل من التصنيفات الستة فيما يلي:

الحوار السلبي Passive Dialogue

وهو ما يتكافأ تماما مع ما يعرف "بالوظيفة الاتصالية" بين وحدات المجتمع وفئاته ومؤسساته المختلفة والتي تتحقق من خلال "علاقات اتصال" التي قد يتحقق من خلالها معرفة كل طرف جزئيا أو كليا بطبيعة الأطراف الأخرى وأدوارها – جزئيا أو كليا – وبما يسهم في بناء نوع من الوعي الذاتي بالقضية المحورية والأطراف الأخرى وأدوارها، ولكنه لا يتجاوز ذلك لطرح مبادرات إيجابية لحوارات أو مشاركة أطراف أخرى للتعامل مع هذه القضية، وإن كان من الممكن أن يحرك حوارا داخليا داخل المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية ذاتها.

الحوار النشط Active Dialogue

وهو العملية التي تشتمل على قيام طرف أو أطراف بطرح رؤاها وتصوراتها للتعامل مع القضية المحورية على الأطراف الأخرى؛ بهدف إقناعها أو استقطابها وتحريكها وقيام الأطراف الأخرى بالاستجابة برؤى معدلة أو مضادة. وقد ينتج عن ذلك رؤى جديدة توفيقية، مرحلية أو نهائية، ويستقطب أطرافا جديدة لدائرة الحوار، وقد يمهد لاتفاقات تشاركية، ويمثل حده الأدنى توليد رؤى مختلفة من أكثر من طرف للتعامل مع القضية المطروحة، ووضوح مواقف ومصالح الأطراف المبادرة والمستجيبة للحوار.

"التعريض": Exposure

ويمثل التعريض الدرجة الأولى من مستويات المشاركة في حدها الأدنى. والمقصود "بالتعريض"، أن يقوم أحد الأطراف الفاعلة (المؤسسة الحكومية... الإدارة المحلية... الخ) بتعريض ناتج صناعة القرار (مشروع هندسي – مخطط فني – خطة بيئية... الخ) للأطراف الأخرى (المجتمع المحلى، الجمعيات الأهلية المحلية،... الخ) وذلك لتحقيق أهداف كثيرة قد تكون مرتبطة بمتطلبات قانونية... أو استقطابا لتأييد شعبي معين... أو تأكيدا لمصداقية المؤسسة وإظهارا لدورها... أو بصورة أخرى، التأكد من سلامة التوجه والقرار، وضمان مسار سلس في تنفيذه؛ وذلك من خلال استكشاف وجود أي اعتراضات فنية أو سياسية أو عقبات تنفيذية لم تتمكن المؤسسة (الطرف الفاعل) من اكتشافها مبكرا. وتتسم عملية "التعريض" بأنها –بالأساس– تسعى للإبقاء على أدوار الأطراف الأخرى في حالة سلبية (passive). وتصدر عملية التعريض من مبادرة طرف أساسي قوي يمتلك وحده كل مقومات الفاعلية في اتخاذ القرار وتنفيذه – أو يتصور ذلك – تجاه أطراف أخرى، يعتبرها هو هامشية وغير مؤثرة، وذلك لتحقيق قدر محدود ومحكوم ومستهدف من "مظاهر" الشفافية (transparency)، مع تقليل المخاطر المحتملة من تأثير الأطراف الأخرى المعنية على عملية صنع القرار وتنفيذه إلى أدنى حد ممكن. وكثيرا ما تحدث عملية التعريض بعد صناعة القرار واتخاذه بالفعل وبدء تنفيذه.

"الاستبيان/ الاستكشاف" Exploring

وهو ما يمثل درجة أعلى من عملية "التعريض"، ويصدر أيضا بمبادرة من طرف أساسي قوي يستهدف استكشاف طبيعة الأطراف الأخرى في القضية المطروحة أو العملية التنموية المستهدفة... نوعيتها... حجمها... ردود أفعالها

وأدوارها المحتملة... مصالحها... رؤيتها الخاصة للقرار المطروح أو المشروع المستهدف... ومن ثم تقييم وتقدير العقبات والمشاكل (التكلفة الضمنية) في حالة إدراج هذه الرؤى لخارجية في القرار أو المشروع المطروح لاتخاذ قرار نهائي في ذلك. ويجب الوضع في الاعتبار أن الطرف الأساسي المبادر (والذي غالبا ما يكون المؤسسة الحكومية المركزية أو الإدارة المحلية وخلافه) يعمل ويتحرك تحت إدعاء كامل بأنه يمثل ويختزل تماما "كل" مصلحة المجتمع المستهدف بالمشروع التنموي وأطرافه المختلفة، أو بصياغة أخرى، أنه يمثل "المصلحة العامة" تمثيلا كاملا. ومن ثم، فإن استكشافه لتلك المصالح أو الرؤى الخارجية لا يستهدف في النهاية سوى إجراء تعديلات (جزئية / غير جوهرية) لقراره ومنتجه الفني الذي يراه هو معبرا تماما عن المصلحة الكلية للمجتمع المحلى أو القومي في ظل ظروف واعتبارات قانونية وسياسية قائمة.

"المشاركة" Participation

وتمثل "المشاركة" درجة أعلى من كل من "التعريض" و"الاستكشاف" وتشتمل على كليهما ضمنيا، وتتميز بأن الطرف الأساسي الفاعل يبادر بالسماح لبعض الأطراف الأخرى المعنية بالقيام بأدوار جزئية محددة ومصممة سلفا، سواء في عمليات صنع القرار، أو التنفيذ، بناءا على قناعته الداخلية بأن هذه الأدوار "الخارجية" ضرورية وهامة – بدرجات متفاوتة- لنجاح المشروع التنموي أو القرار المطروح، أو بصورة أخرى، لضمان حد أدنى من كفاءة المشروع التنموي؛ يضمن للطرف الأساسي تحقيق مصالحه الحيوية. وقد يكون ذلك استجابة لضغط طرف آخر مشارك (الجهات الدولية المانحة... المجالس المحلية المنتخبة... جمعيات أهلية قوية... الخ).

Obeikandl.com

وجدير بالذكر أن هامش الأدوار المتاح غالبا ما يكون محددا سلفا ومحكوما، وإن كان لا يمكن التنبؤ الكامل بمساره ونتائجه النهائية، حيث يمكن لهذه الأدوار الثانوية المستدعاة أن تعرقل عملية اتخاذ القرار أو مسار المشروع المستهدف. وتعكس عملية "المشاركة" بشكل عام احتياج الطرف الأساسي الحيوي لأدوار الأطراف الأخرى (معلومات لا غنى عنها... تأييد سياسي... تمويل محلي... الخ) ورغبته في إشباع هذا الاحتياج بغض النظر عن قناعته ونواياه الحقيقية تجاه توظيف هذه الأدوار.

"الشراكة" Partnership

ترتكز فكرة الشراكة* الفعالة – نظريا – على "تجاوز" حالة المشاركة الإستاتيكية السلبية إلى درجات تصاعدية من الشراكة الإيجابية والديناميكية الفعالة. وترتبط مسألة المشاركة السلبية بقناعة أساسية مؤداها أن أطراف التنمية (الأطراف الفاعلة والمستفيدة بدرجات مختلفة... مباشرة وغير مباشرة) تندرج في إطار علاقة ما، سواء منظمة من خلال أشكال تنظيمية مؤسسية واضحة ومحددة، أو من خلال أشكال ووسائط غير مباشرة أو غير محددة، أو مدركة بوضوح (الصحافة... الوسائل التقليدية لانتقال المعلومات... الخ) وأنها كلها جميعا – بدون استثناء – تمثل منظومة (System) تتبادل مكوناتها أو أطرافها المختلفة علاقات التأثير والتأثر بحكم وجودها داخل الزمان والمكان الواحد، وفيما يمكن تسميته بالمشاركة السلبية الحتمية (Inherent Passive Partnership). وتتعرض أطراف هذه المنظومة –بصفة مستمرة– لعمليات متغيرة من التقاء

* تم استخدام لفظ الشراكة (Partnership) في هذا الجزء من الكتاب تمييزا له عن لفظ المشاركة (Participation)... ولكن أستقر على استبعاده لأسباب لغوية وتم استخدام لفظ المشاركة المجتمعية كبديل في أجزاء الكتاب المختلفة.

obeikandi.com

وتناقض المصالح فيما بينها، وبما يفرض تعاونها مع بعضها في بعض الأحيان، وصراع بعضها في أحيان أخرى بشكل يتسم بالسيولة النسبية.

وترتبط كفاءة وفاعلية المجتمع في إدارة موارده وتحقيق مستويات الإنماء المطلوبة، على تجاوز حالة الشراكة السلبية، وانطلاقه لمستويات أعلى تتحقق فيها الشراكة الإيجابية.

ويعتمد مفهوم الشراكة الإيجابية في هذا الإطار على قناعة أن تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للتنمية، يعتمد بصفة أساسية على الانتقال من الشراكة السلبية الحتمية إلى نوع من الشراكة الفعالة، التي تضمن كفاءة توزيع الأدوار بين كافة الأطراف المعنية في صناعة القرار واتخاذه وتنفيذه، وذلك من خلال ضبط "توازن المصالح" وتوازن توزيع التكاليف والعوائد خلال المراحل المختلفة لعملية التنمية.

وفي هذا الإطار، فإنه يمكن تعريف الشراكة بأنها: "انخراط كافة أطراف التنمية – بناءا على وعي بالقضية ومصالح الأطراف المختلفة – في عمليات تفاوضية مستمرة في عملية صناعة القرار واتخاذه، يترتب عليها نوع من الاتفاقات المحددة لتوزيع كافة الأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، وبما يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة". وقد تبدأ الشراكة بمبادرة طرف واحد وتتطور لاستيعاب الأطراف الأخرى، وإن كانت في هذه الأحوال قد تتعرض لخطر التقهقر لدرجة المشاركة فقط، وقد تبدأ بمبادرة أكثر من طرف، ولكنها تأخذ شكلها الحقيقي والكامل مع ارتفاع درجات الوعي الاجتماعي، وتطور المؤسسات الاجتماعية، وتنظيمها الداخلي وتطور "مجتمع المعلومات"، حيث تصبح المبادرة التلقائية الآنية "لكل الأطراف" نوعا من الآليات المستدامة للتفاوض والتفاعل وتكامل الأدوار بين الأطراف المختلفة، والتي تعكس التعلون

والتقاء المصالح، أو تناقضها، وبما يجسد في مجمله "ديموقراطية العملية التنموية" ومجتمع النضج السياسي.

ثالثا : الاشتراطات البنيوية لتحقيق الحوار والمشاركة الفعالة

الحوار وفعاليته

ويعكس الحوار التفاعل الحر بين أطراف اجتماعية وسياسية حول قضايا عامة، قد تتعلق بالاقتصاد أو بالسياسة الداخلية أو الخارجية أو بتنظيم المجتمع. وقد يتخذ الحوار صورة منظمة، فيدور في مكان أو أماكن محددة يتقابل فيها ممثلو هذه الأطراف الاجتماعية ويتناقشون حول جدول أعمال معروف سلفا وبالاتفاق فيما بينهم، وقد يأخذ صورة أقل رسمية في صورة كتابات صحفية للمعبرين عن كل مهنة، أو حوار عبر أجهزة الإعلام.(١)

والأطراف الاجتماعية المقصودة هنا هي الحكومة وممثلو العاملين ورجال الأعمال والمهنيون، ورجال الفكر والعلم والأدب والفن، والتي تنظمها هياكل إدارية وسياسية، اتحادات نقابية وجمعيات ومنتديات فكرية وأدبية، وهم أيضا الأحزاب والحركات السياسية الموجودة في المجتمع. والقضايا التي يمكن أن يدور حولها الحوار بين هذه الأطراف؛ تتراوح ما بين استراتيجيات التنمية في مصر، ووسائل تنفيذ شروطها من مدخرات محلية واستثمارات وإعداد للعقول البشرية، إلى أبعاد السياسة الاجتماعية والتحديات التي تواجهها من الحيلولة دون انتشار الفقر والجريمة، إلى قضايا الثقافة بما فيها إتاحة فرص الإبداع للمفكرين والعلماء والفنانين و الأدباء، والحفاظ على الهوية الوطنية مع الانفتاح على ثقافات العالم، إلى تعريف الدور الإقليمي والعالمي الذي يمكن أن تقوم به مصر في الحاضر المتغير والمستقبل.

وحتى يكون مثل هذا الحوار مجديا، فلابد من توافر شروط بنيوية لازمة لنجاحه. ومن هذه الشروط، ألا يكون هناك تفاوت هائل بين قدرات أطراف هذا الحوار، وألا يكون هناك تصور بوجود مثل هذا التفاوت، فمن شأن غياب مثل هذا الشرط أن يعتقد الطرف القوي بعدم حاجته إلى الحوار، وأن تسلم الأطراف الآخرى بأن مشاركتهما في هذا الحوار غير ضرورية أو غير جادة، لأن الطرف القوي لن يسلم إلا بوجه نظره، وسوف يتجاهل تماما وجهات نظر الآخرين. وهذا الشرط لا يعني لزوما المساواة الكاملة بين أطراف الحوار، وإنما يقتضي قيام نوع من الاعتماد المتبادل فيما بينهم تأسيسا على أن كل منهم هو بحاجة إلى الآخرين، وأنه يربطهم جميعا مصير مشترك، وأن طبيعة هذا المصير المشترك مرتبطة بأعمال كل منهم. وكذلك يجب أن يسود الاعتقاد بين أطراف الحوار بأن وجود كل منهم فيه هو ضرورة، وأن قيمة الحوار وجدواه ترتبط بمشاركتهم جميعا فيه[٢]. ومن ثم، فلابد أن يقنع كل منهم بأن نتيجة الحوار ينبغي أن تكون مرضية لكل أطرافه، وإلا خرج بعضهم منه، وفقد الحوار بعض أطرافه الأساسية. وهكذا فسيقبل كل منهم ألا يسعى إلى انتصار كامل على الآخرين، كما أنه سوف يحول دون أن تكون نتيجة الحوار هزيمة كاملة لأي من أطرافه الاخرى. وأيضا، يجب أن يجري الحوار على أساس من الاتفاق الحر بين أطرافه على من يشارك فيه وعلى جدول أعماله، وقواعده، وأطره الرسمية وغير الرسمية.

ومن الضروري أن يسلم كل طرف بأنه لا يملك الحقيقة الكاملة، وأنه لا يملك كل الحلول الصحيحة، وأن أطراف الحوار الآخرى مثله يملك كل منهم جانبا من الحقيقة، وبعض الحلول الصحيحة. ومن ثم فإن التفاعل بينهم سوف يجلي جوانب أكثر تعددا للحقيقة، ويوسع من نطاق الحلول العملية والفعالة لمشاكل المجتمع التي يتأثرون أو يهتمون بها جميعا. وثمة اعتبار هام هو أن

هذا الحوار لا يمكن أن يكون مجديا إلا إذا دار حول قضايا تهم الجمهور الأوسع خارج دائرة هذا الحوار، فلا ينبغي مع هذا الشرط أن يدور الحوار حول قضايا تتعلق بالمصالح الضيقة لأطرافه، أو أن ينعزل ممثلو هذه الأطراف عن قواعدهم الاجتماعية. ولا يعني ذلك أن يكونوا أسرى لهذه القواعد الاجتماعية، وإنما أن يقدروا على قيادتها لأنهم يتواصلون معها، ولأن هذه القواعد موقنة بأن ممثليها يضعون مصالحهم عين الاعتبار.[٣]

اشتراطات فاعلية الحوار والمشاركة

وفي هذا الإطار فإنه يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من الاشتراطات البنيوية للحوار والمشاركة.

المجموعة الأولى منها تمثل مجموعة الاشتراطات الأساسية (الطبقة القاعدية) والتي تبنى عليها عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية والتي لا يمكن أن يوجد بدونها- بشكل أو بآخر- عمليات حوار ومشاركة حقيقية. ومع غياب هذه الاشتراطات أو بعضها، فإن عمليات الحوار والمشاركة تصبح مبتسرة أو مبتورة أو افتراضية، ومن ثم عديمة الجدوى.

والمجموعة الثانية هي مجموعة الاشتراطات الهيكلية، والتي تمثل العناصر الأساسية لهيكل الحوار والمشاركة والتي يؤدي أي خلل في أي عنصر فيها إلى غياب الجدوى الاجتماعية لهذه العمليات (نتائجها النهائية). وترتبط المجموعة الأولى (القاعدية) إلى حد كبير بعمليات الحوار، بينما ترتبط المجموعة الثانية (الهيكلية) بعمليات المشاركة.

أما المجموعة الثالثة – وهي متطلبات الحوار والمشاركة الفعالة – فهي ترتبط بصفة أساسية بطبيعة الممارسات والسلوكيات والآليات التنفيذية لعمليات الحوار والمشاركة.

وفيما يلي عرض موجز لهذه المجموعات الثلاث:

المجموعة الأولي: الاشتراطات الأساسية (الطبقة القاعدية)

وتشتمل هذه المجموعة على العناصر التالية:

١- قبول ورسوخ مبدأ التعددية (Pluralism) باعتبارها مدخل وحيد لإثراء الفكر وترشيد القرار، وقبول تعددية الأطراف وطبيعة اختلافها في عمليات صناعة القرار بمستوياتها المختلفة.

٢- قبول ورسوخ مبدأ تعددية وتناقض المصالح (Multiplicity Of Interests) مقابل فكرة المصلحة الكلية المجتمعية الواحدة التي قد يحتكر طرف واحد تحديدها وتفسيرها. بصياغة أخرى، وضوح حقيقة أن المصلحة المجتمعية الكلية تنضوي -بشكل أو بآخر- على تحقيق عوائد وفوائد لفئات معينة، كما تتضمن كذلك في نفس الوقت، إسقاطا للتكاليف على فئات أخرى. وأن المصلحة المجتمعية الكلية يجب أن تصاغ بحيث تحقق نوعا من التوازن في توزيع صافي التكاليف والعوائد على الفئات والأطراف الاجتماعية المختلفة.

٣- وعي الأطراف بوضعيتها تجاه القضية المحورية وأهدافها في هذا الإطار، وبتكوينها كجماعة وكمؤسسة وبدورها القائم أو المحتمل وطبيعة هذا الدور، وطبيعة تفاعلاتها مع الأطراف الأخرى، ووضعها التفاوضي بالنسبة للأطراف الأخرى، وإمكانية تعظيم القوة النسبية من خلال ممارسة العمليات الحوارية والتفاوضية.

٤- قناعة الأطراف بجدوى الحوار والمشاركة ليس كهدف في حد ذاته - وإن كان يمثل آلية تلقائية وهدفا مستقلا - ولكن كعملية تؤدي في النهاية لبلورة الرؤى والجهود وترشيد صناعة القرار، أو الوصول لاتفاق تشاركي حسب طبيعة القضية المحورية المطروحة.

٥- الاتفاق الحر كأساس للحوار والمشاركة بين الأطراف، وليس على أساس القسر أو الضغط من طرف على بقية الأطراف. ومن ثم، فإن توقيت الحوار وجدول أعمال الحوار، يتولد من خلال تفاوض الأطراف مع بعضها.

٦- التزام عمليات الحوار والمشاركة بثوابت المجتمع وقيمه وأعرافه، وبخصوصية مرحلة نموه الاجتماعي والسياسي، بمعني أن تتكيف وطبيعة الواقع الثقافي والسياسي القائم؛ بدلا من الارتباط بنماذج خارجية لا تتواءم وطبيعة الواقع المحلي ومقتضياته.

٧- ارتباط عمليات الحوار والمشاركة بالقضايا العامة والأولويات الاجتماعية الحقيقية، وإلا أصبحت إهدارا واستنزافا لطاقات المجتمع.

٨- توافر حد أدنى من الثقة المتبادلة بين أطراف الحوار.

المجموعة الثانية: الاشتراطات الهيكلية

وتشتمل هذه المجموعة على العناصر التالية:-

١- وضوح القضية المحورية، وعدم غموضها أو التباسها مع قضايا موازية أو مستويات أعلى أو أدنى من نفس نوعية القضية المحورية.

٢- مشاركة وتمثيل أغلب الأطراف المعنية بالقضية المحورية.

٣- توافر المعلومات عن القضية المحورية، والشفافية بالنسبة للأطراف وأهدافها وأدوارها.

٤- توازن القوى النسبية للأطراف، وذلك باعتبار أن تساوي أو تقارب القوى النسبية للأطراف (بسبب الوضعية القانونية أو القدرات الفنية والتنظيمية أو المعلومات... الخ) غير متحقق بالضرورة. ويتحقق توازن القوى النسبية من

obeikandl.com

خلال الوعي وتنمية المعلومات والممارسات التفاوضية والتحالفات والضغط السياسي... الخ.

٥- وجود الأطر القانونية والمؤسسية المتيحة أو المحفزة أو المنظمة لعمليات وآليات الحوار والمشاركة.

المجموعة الثالثة: متطلبات الحوار والمشاركة الفعالة:

وتعنى هذه المجموعة بصفة أساسية بالممارسات والآليات التنفيذية لعمليات الحوار والمشاركة والتي يمكن أن تؤثر على النوعية الكلية لهذه العمليات (The Overall Quality)، و يمكن أن تضم قائمة موسعة من العناصر من أمثلتها:

١- مستوى ومصداقية وكفاءة تمثيل الأطراف بمعنى أن يكون تمثيل الأطراف في عملية الحوار تعبيرا حقيقيا عن كتلة هذا الطرف- رؤاها ومصالحها... الخ - وأن يتميز هذا التمثيل بكفاءة تمكنه من المشاركة الفعالة في عمليات الحوار والتفاوض. ويرتبط هذا العنصر إلى درجة كبيرة بدرجة التنظيم الداخلي لكل طرف، ومن ثم قدرته على رفع كفاءة عملية تمثيله في عمليات الحوار والمشاركة.

٢- مؤسسية ونظامية الحوار مقابل لانظامية وشخصانية الحوار.

٣- تمكين الأطراف المهمشة من المشاركة بفعالية من خلال دعمها، أو من خلال تحالفات مع أطراف أخرى تعبر عن مصالحها وترفع من قوتها التفاوضية.

وبوجه عام - وختاما لهذا الفصل - فإن عناصر النموذج التحليلي الأربعة (القضية المحورية - الأطراف - البيئة الكلية - عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية) تمثل في مجملها الإطار العام المرجعي للتحليل، مع الوضع في

obeikandl.com

الاعتبار أن هذه العناصر تعمل معا في ديناميكية واحدة. ويشكل هذا النموذج التحليلي (في إطاره المتكامل) خلفية ملائمة لبدء دراسة الحالة المصرية للحوار والمشاركة بأبعادها المختلفة، بدءا من التراث الثقافي وتأثيراته على الوضع الراهن، ثم تحليل أدوار وأداء مؤسسات الحوار والمشاركة على المستوى القومي، وكذلك أبعاد الحوار والمشاركة في تجارب التنمية المحلية، وهو ما تتعرض له الفصول التالية وصولا "لتشخيص" الحالة المصرية برمتها؛ ثم الانتقال في النهاية لطرح رؤيات أولية لكيفية التعامل مع المشاكل التي حددتها عملية "التشخيص".

obeikandl.com

مراجع ومصادر الفصل الثاني

(١) د. مصطفى كامل السيد – واقع الحوار والشراكة في مصر في نهاية القرن العشرين – ورقة عمل – مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري – ١٩٩٨.

(٢) د. مصطفى كامل السيد – المرجع السابق.

(٣) د. مصطفى كامل السيد – المرجع السابق.

obeikandl.com